المدى

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم
جريدة سياسية يومية

20 صفحة
500 دينار

ملحق اليوم

8

غواردیولا يفكر في مواجهة ليفانتي لا الديربي!

14

حكومة وحدة أم حكومة تقسيم؟

15

(المدى) في مهرجان الخليج السينمائي الخامس

الكتل تبحث عن حلول أخيرة لـ"إنعاش" المؤتمر الوطني

◆ دولة القانون يؤكد عدم تأثر المالكي بفشله.. والعراقية جاهزة لطرح الأقاليم

□ **بغداد/ إياس حسام الساموك**

عبر ائتلاف دولة القانون عن ان عدم انعقاد المؤتمر الوطني لن يؤثر على عمل الحكومة ، وانها ستمضي في عملها الى نهاية الدورة الانتخابية ولن يصيبها اي مكروه، من جانبها ذهبت القائمة العراقية الى ابعد الاحتمالات محذرة من تقسيم للبلاد اذا ما اجهضت مساعي عقد المؤتمر الوطني ويكون تفعيل المطالبة بالأقاليم بداية نحو تأسيس دويلات متعددة داخل العراق.

النائب عن ائتلاف دولة القانون إحسان العوادي وفي اتصال هاتفي مع المدى كشف ان اجتماع التحالف الذي عقد امس الاول "ناقشنا الاستحقاق العراقي في القمة العربية التي عقدت نهاية الشهر الماضي، والانطلاق منها نحو تعزيز العلاقات مع المحيطين العربي والاقليمي.. تطرقنا ايضا الى الاجتماع الوطني وكيفية حث الكتل السياسية للجلوس على طاولة الحوار العراقية وحسم الخلافات".

وكان بيان للتحالف الوطني قد نقل عن المجتمعين ضرورة "رصّ الصفّ الوطنيّ، والوقوف أمام التحدّيات، وحلّ المسائل العالقة في العملية بأسرع وقت ممكن، وذلك من خلال الإسراع بعقد الملتقى الوطنيّ الذي أرجِئ بسبب انعقاد مؤتمر القمة العربية".وحذر العوادي الكتل السياسية التي تماطل في عقد اللقاء "ان العملية السياسية ماضية به او بدونه.. ولا يستطيع احد التأثير على عمل الحكومة او سحب الثقة عنها لعدم وجود ازمة حكم في البلاد ولا يوجد خطر محدق على العملية السياسية ومؤسسات الدولة على خير مايرام.. وعلى طالباني التواصل مع باقي الكتل السياسية لايجاد حل لمسألة التصعيد الاعلامي واقناعهم بأن الحل يكون من خلال طاولة الحوار ولا يكون عبر التراشقات والاتهامات الفارغة عبر وسائل الاعلام".حسب تعبيره.

عضو الوفد المفاوض للقائمة العراقية زياد الذرب شدد على ان المؤتمر الوطني حاجة ملحة لجميع الكتل السياسية مستغربا في الوقت نفسه حديث دولة القانون بأن العملية السياسية ماضية من دونه، وذكر "انه انقاذ للعملية السياسية وللعراق باكمله.. المشهد السياسي وصل الى مرحلة حرجة بالتزامن مع مراوحة المفاوضات بين الفرقاء مكانها ولم يحدث تقدم على صعيد مؤسسات الدولة منذ فترة طويله".

وتابع الذرب "اذا ما استمر الوضع على ما هو عليه سيكون الجميع خاسر وفي مقدمتهم العراقيون، ويجب ان تكون هناك رؤية اكثر شمولية للمؤتمر الوطني بأنه قادر على حل ولو بعض المشاكل السياسية.. يجب ان نجلس على طاولة واحدة وان نضع النقاط على الحروف والاجتهاد في التضحية من جميع الكيانات خدمة للصالح العام".

■ التفاصيل ص٣

التسول العائلي وسط الزحامات في بغداد.. عدسة/ محمود رؤوف

النزاهة توضح سحب الدعاوى المتعلقة بالفساد من محققيها

□ **بغداد/ المدى**

أوضحت هيئة النزاهة اللبس بشأن ما تناقلته بعض وسائل الإعلام حول سحب مجلس القضاء الأعلى الدعاوى المتعلقة بالفساد من محققي هيئة النزاهة.

ونقل بيان لهيئة النزاهة حصلت المدى على نسخة منه امس عن المتحدث الرسمي لهيئة النزاهة حسن كريم عاتي القول إن " الهيئة تؤكد ان مجالات التنسيق التام بينها وبين مجلس القضاء الأعلى متواصلة وعبر اجتماعات دورية منتظمة، وان مثل هذا القرار وغيره يؤخذ بالاتفاق والتعاون بينهما".

وأضاف ان " ما تم كان عبر اجتماع بموجبه يتم إيداع أوراق الدعاوى التحقيقية لدى محكمة التحقيق المختصة بقضايا النزاهة ، وان استكمال الأوراق وإجراءات الإثبات يتولاها محقق النزاهة على وفق قانون أصول المحاكمات الجزائية النافذ والقوانين ذات الصلة".

وتابع عاتي ان " هذا الإجراء لا يقلل من دور هيئة النزاهة او يقوض عملها في محاربة الفساد وملاحقته، والذي رسمه لها قانونها رقم ٣٠ لسنة ٢٠١١، ولكنه يساعد في زيادة حسم الدعاوى المعروضة أمام القضاء، ويحد من معوقات العمل ويوفر انسيابية عالية في متابعة الدعاوى من قبل قضاة تحقيق النزاهة مباشرة، ويمثل إضافة الى ذلك تفعيل الدور الوقائي للهيئة، الذي تم إغفاله سابقاً، وخطوة في بناء مؤسسات تعتمد سياقات عمل مهنية وليس المعايير الشخصية التي قد ترتبط بالأهواء الشخصية. وستكون للهيئة مستقبلاً إجراءات وقائية مضافة لتعزيز هذا الدور في محاربة الفساد".

وعن مجالات التنسيق أوضح عاتي "تؤكد هيئة النزاهة على أهمية التعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة باختصاصها سواء التحقيقي وفقاً لما رسمه لها قانونها، ام المشاركة في الجوانب الإجرائية، فإنها ستتواصل في هذا التعاون للوصول الى أفضل الطرائق التي تضمن المحافظة على المال العام وحفظ حقوق الأطراف في الدعاوى التي تتولى التحقيق فيها وتحد من ظاهرة الفساد".

وكانت لجنة النزاهة في مجلس النواب قد اعتبرت قرار سحب الدعاوى من هيئة النزاهة الاجرأ في تاريخ مجلس القضاء الاعلى.

الكردستاني: وفد من الإقليم في بغداد لحسم الملفات العالقة

□ **بغداد/ المدى**

شدد التحالف الكردستاني على ان وفدا يمثل حكومة الإقليم سيصل بغداد في غضون أيام لبحث القضايا العالقة مع الحكومة المركزية.

وقال النائب الكردستاني قاسم محمد ان حكومة الإقليم الجديدة برئاسة نيجرفان بارزاني شكلت لجنة تفاوضية دائمة للاتصال بالحكومة الاتحادية، وان مهمة الوفد الذي سيزور بغداد في الأيام القليلة المقبلة خوض جولات تفاوضية مع المسؤولين "في ظل أجواء ملائمة لإجراء الحوار".

ورحب النائب عن ائتلاف دولة القانون هيثم الجبوري بزيارة الوفد التفاوضي، وأعرب عن اعتقاده بإمكانية حسم الخلاف بين بغداد وأربيل باعتماد الدستور.

وشهدت العلاقة بين بغداد وأربيل مؤخرا توترا ملحوظا نتيجة تصاعد لهجة تبادل الاتهامات بين الطرفين حول إنتاج وتصدير النفط، فضلا عن قضايا أخرى تتعلق بتطبيق اتفاق أربيل.

كما قال نائب كردستاني ان كتلته تؤيد إقالة نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني من منصبه على خلفية "سوء" إدارته لقطاع الطاقة (النفط والكهرباء) خلال فترة وجوده على هرم المسؤولية.

وكشفت اللجنة النيابية المكلفة بالتحقيق في عقود وزارة الكهرباء في وقت سابق عن توصيتها بإقالة الشهرستاني وخمسة موظفين آخرين اقل درجة منه على خلفية تردي واقع الطاقة الكهربائية في تقرير كلفت بإعداده.

وشغل الشهرستاني- الذي يرأس تكتل "مستقلون" المنضوي تحت ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الحكومة نوري المالكي- منصب وزير النفط في الحكومة السابقة وتولى ادارة وزارة الكهرباء وكالة بعد اقالة وزيرها السابق رعد شلال من منصبه.

وذكر فرهاد الاتروشي عضو التحالف وعضو اللجنة التحقيقية بملف عقود الكهرباء ان "الشهرستاني تولى منذ سنتين رئاسة لجنة الطاقة الوزارية وقبلها تولى ادارة وزارة النفط في الحكومة السابقة ولم يطرأ اي تحسن على ملف الطاقة".

واوضح الاتروشي أن "الشهرستاني لا يصلح لمنصب نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة وقد آن الأوان لتغييره بأشخاص آخرين".

وأبدى الاتروشي أمله بأن "يتم ابعاد الجانب السياسي عن قضية اقالة الشهرستاني من منصبه كون ان الملف ليس له علاقة بخلافات التحالف الكردستاني مع الشهرستاني بل الامر متعلق بعقود وهمية وانجاز وغيرها وهناك ارقام موثقة".

وبين الاتروشي أن "هناك اشخاصا من التحالف الوطني مستاؤون من تصرفات الشهرستاني وهناك معلومة مهمة بأن اللجنة التي شكلت للتحقيق بعقود وزارة الكهرباء المكونة من ثمانية اعضاء يرأسها عضو في التحالف الوطني وفيها عضو واحد من التحالف الكردستاني".

الطاقة النيابية: ٢٠ مليار دولار أنفقت على الكهرباء والتجهيز في تراجع

□ **بغداد/ المدى**

على الرغم من إنفاق أكثر من ٢٠ مليار دولار على قطاع الكهرباء خلال السنوات الست الماضية، إلا أن مستوى التجهيز بالطاقة شهد في العام الحالي تراجعا عن سابقه، وفيما تطلق وزارة الكهرباء تطمينات بتحسن مستوى التجهيز خلال الصيف المقبل، تؤكد لجنة النفط والطاقة في مجلس النواب أن واقع الحالي لا يبشر بخير.

إذ يشير عضو لجنة الطاقة النيابية فرات الشرع لـ"المدى" إلى أن مشاكل الكهرباء لم تنته حتى اللحظة "فلا يزال واقعها يعاني عدة نقاط سلبية على المستوى الفني".

ويرى الشرع أن الحل الأمثل لملف الكهرباء يكون من خلال طرحه للاستثمار، وذكر أنه "يجب أن تدخل الكهرباء غمار الاستثمار الوطني أو الأجنبي، بالرغم من وجود مساوئ لها من خلال طلبها أموالا مضاعفة".

وتابع بالقول: "ما صرفناه خلال السنوات الست الماضية ليس بقليل إذ تجاوز ٢٠ مليار دولار، وهذا المبلغ من شأنه استحداث منظومة كهربائية متكاملة تزيد طاقتها التشغيلية على ٢٠ ألف ميكا واط في حين أن الحاجة الفعلية تتراوح بين ١٢ – ١٤ ألف ميكا واط لعموم البلاد، والتخلص من المنظومة السابقة الموجودة ما قبل العام ٢٠٠٣".

■ التفاصيل ص٦

في ظل استمرار تصاعد سعر الدولار

متخصصون لـ (المدى): الحكومة تتربص باحتياطي الموازنة

□ **بغداد/ احمد عبد ربه**

حذّر خبراء ماليون من مغبة استغلال الاحتياطي النقدي في البنك المركزي والتي تقدر بـ ٦٠ مليار دولار من قبل الحكومة إلى مشاريع التنمية الاقتصادية، مشيرين إلى أنها تعد غطاء للعملة المحلية.

وشهدت السوق المحلية ارتفاعا طفيفاً في سعر صرف الدولار مقابل الدينار، ودعا الخبير الاقتصادي باسم جميل انطون إلى أن تبقى هذه الأرصدة في البنك المركزي كغطاء للعملة المحلية عازياً ارتفاع سعر صرف الدولار إلى ضعف ثقة العراقيين بالعملة المحلية بسبب وجود من يسعى إلى استغلال هذه الأرصدة لعمليات التنمية حسب تصريحات بعض المسؤولين.

وقال أنطون لـ (المدى): إن الكساد الذي أصاب سوق العراق للأوراق المالية دفع بعض المضاربين فيه إلى التعامل بالدولار ما خلق حالة زيادة الطلب على العملة الصعبة فضلاً عن الأحداث الأخيرة التي شهدتها سوريا وإيران، مبيناً أن العراق يتأثر بأسواق من حوله بالإضافة إلى ان تطبيق التعرفة الكمركية من شأنه ان يزيد الطلب على الدولار.

من جانبه قال الخبير المالي هلال الطحان لـ (المدى): إن مبيعات المركزي كانت تشكل نسبة ١٥٠ مليون دولار لكن ما حدث من عمليات تهريب للعملة دعا البنك إلى تقليل عرض الدولار يقابله زيادة في الطلب بفعل الأوضاع السياسية غير المستقلة في المنطقة لأن هروب الدولار يعني غياب رصيد العملة المحلية.

إلى ذلك اعتبر نائب محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح الارتفاع في سعر صرف الدولار ضمن الحدود المسيطر عليها من قبل البنك، لافتاً إلى أن الرصيد الموجود يغطي أكثر من قيمة الدينار المطروح في السوق.

وترى أوساط نيابية ان ارتفاع سعر الدولار على الدينار سببه اتخاذ البنك المركزي إجراءات وضوابط جديدة لتداول العملة الأجنبية وهذا اثر في قلة ضخها وان البنك لم يكن يعمل بهذه الضوابط سابقاً مما اثر على سعر العمل، موضحة أن هذه الإجراءات التي اتبعها البنك المركزي جاءت في وقت غير مناسب وكان من المفترض إعلام اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب بتفاصيل الإجراءات لمناقشتها ومعرفة مدى تأثيرها على الوضع الاقتصادي في البلاد.

وبدأ البنك المركزي تطبيق إجراءات جديدة حيال مبيعاته من الدولار، مما أدى إلى انخفاض كبير في معدلات البيع في المزاد الأسبوعي الذي يقيمه البنك.

يشار إلى أن هناك تجارا يقومون حالياً بشراء الدولار من البنك المركزي لتهريبه إلى سوريا وإيران اللتين تخضعان لحظر اقتصادي دولي.

■ التفاصيل ص١٢

لا يوجد مثيل له سوى عشرات قليلة في العالم

خبير أوروبي يكشف أكبر حقل نفطي عراقي في مدينة الصدر

□ **بغداد/ المدى**

كشفت صحيفة مالطية، أمس، أن خبيراً نفطياً أوروبيا يعمل مع وزارة النفط العراقية اكتشف ما يمكن تسميته أكبر حقل نفطي في العراق تحت مدينة الصدر شرقي العاصمة بغداد، وفيما أشارت إلى أن احتياط الحقل يبلغ أكثر من ثمانية مليارات برميل، لفتت إلى أن الحقل يحتاج إلى حفر مئات الآبار للوصول به إلى مستوى مقارب من طاقته الإنتاجية.

ونقلت صحيفة "مالطا توداي" عن خبير نفطي من الجنسية المالطية، يدعى رايموند ماليا يعمل في العراق إنه "اكتشف أكبر حقل نفطي في العراق شرقي بغداد ويبلغ احتياطه أكثر من ٨ مليارات برميل"، لافتاً إلى أن "جزءاً كبيراً من الحقل يقع تحت مدينة الصدر".

وأضافت الصحيفة أن الحقل المكتشف لا يوجد بحجمه سوى عشرات قليلة من الآبار في العالم، إلا أنها لفتت إلى أنه يحتاج إلى حفر مئات الآبار للوصول به إلى مستوى مقارب من طاقته الإنتاجية، خصوصاً أنه يقع في منطقة مكتظة بالسكان، مما يعيق أعمال الحفر مقارنة بالمناطق الصحراوية في جنوب العراق.

وذكرت الصحيفة نقلاً عن الخبير مالياً أنه حفر بئرين نفطيين حتى الآن ضمن الحقل المكتشف، وبينت أن الأولى تنتج ٢٠٠٠ برميل في اليوم، أما الثانية فقد وصل مستوى الحفر فيها إلى ٣ آلاف و ٦٠٠ متر.

ويعتبر الخبير المالطي في حديثه للصحيفة أن "العراق سيكون رائداً في عالم النفط"، موضحاً "أنه يملك ما يسعى إليه الصينيون والهنود"، لكنه يستدرك بالتحذير من أن هناك من سيبذل كل شيء لمنع الازدهار النفطي في العراق المتوقع خلال السنوات القليلة المقبلة.

مدينة الصدر.. (أرشيف)

وامتنعت العديد من الشركات الأجنبية عن الاستثمار في حقول النفط في بغداد، التي تشرف عليها جميعها شركة نفط الشمال، نظراً لوقوعها ضمن مناطق سكنية بالإضافة إلى نوعية النفط فيها فهو من النوع الثقيل مقارنة بنفط الحقول الواقعة في المنطقة الجنوبية.

وتضم العاصمة بغداد، خصوصاً في المناطق الشمالية والشرقية، العديد من الآبار النفطية التي تعمل تحت إشراف وزارة النفط، بعضها عامل منذ عهد النظام المباد، حيث تشهد استخراج ٢٠ ألف برميل من النفط في اليوم.

ويسعى العراق من خلال تطوير حقوله النفطية وعرضها على الشركات العالمية، إلى التوصل إلى إنتاج ما لا يقل عن ١١ مليون برميل يومياً في غضون السنوات الخمس المقبلة، وإلى ١٢ مليون برميل يومياً بعد إضافة الكميات المنتجة من الحقول الأخرى بالجهد الوطني.

ويصدر العراق ما يقارب مليونين و٢٠٠ ألف برميل من النفط الخام من ميناءي البصرة وخور العمية إلى الخليج العربي، وإلى ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط، وعن طريق الشاحنات الحوضية إلى الأردن، وينتج حالياً نحو مليونين و٩٠٠ ألف برميل من النفط الخام يومياً، وتبلغ نسبة الصادرات العراقية من نفط البصرة ٩٠ ٪ في حين تصدر النسبة المتبقية من نفط كركوك.